للتواصل: فاكس 222 72 830 - 222 72 857
إيميل majlisalomma@alanba.com.kw

عايض ابوخوصة متحدثا خلال الندوة

جانب من الحضور

عبدالرحمن العنجري مخاطبا الحضور

خلال ندوة أقيمت بديوان محمد المطيري تحت عنوان «لأنها مصيرية» أول من أمس

العنجري: توجيهات الأمير بتعديل نطاق تطبيق قانون البصمة الوراثية دليل عدم دستوريته

سعد الرشيدي

أكد مرشح الدائرة الثانية النائب السابق عبدالرحمن العنجري أن المجلس السابق أقر مجموعة من القوانين دون مناقشة أو بحث، معتبرا إياها قوانين جائرة وضيقت على حريات المواطنين وأهدرت كرامات الناس ومن أمثلتها البصمة الوراثية وجرائم تقنية المعلومات والإعلام الإلكتروني، فضلا عن إقرار قانون تعرفة الكهرباء والماء وقرار زيادة أسعار البنزين.

وقال العنجري في ندوة أقيمت مساء أول من امس في منطقة صباح الناصر تحت عنوان «لأنها مصيرية» إن هذه الانتخابات مصيرية لأنها تأتي بنظام الصوت الواحد، الذي اعتبره سرطانا سياسيا ينتشر في هذه الدولة الصغيرة، لافتا الى أن له انعكاسات اجتماعية سلبية فتت الأسرة والعائلة والقبيلة وليس هناك دولة في العالم تحتمل نظاما انتخابيا كهذا، ففي السابق كانت الأردن تأخذ بنظام الصوت الواحد وتم تغييره ووضع نظام انتخابي دائرة واحدة وقوائم نسبية، وهذه القوائم تتبنى برامج ورؤية إصلاحية وليست هناك أهداف عنصرية من خلالها ومن سيصل الى قبة البرلمان المقبل عليه أن يتعهد بأن يغير النظام الانتخابي الحالي الى دائرة واحدة أو عشر دوائر، وإذا رفضت الحكومة ذلك تجب مساءلتها، فهذه خطوة مهمة وجزء من الإصلاح السياسي.

وأضاف أن هناك قوانين جائرة تم إقرارها في المجلس السابق كقانون الجرائم الإلكترونية الذي يحتوي ثلاثة أرباعه على نصوص عقابية، ولم يكن متوازنا في محتواه، فيجب أن يكون هذا القانون لحفظ كرامات الناس وعدم التدخل في نواياهم، وأيضا قانون البصمة الوراثية الذي نعتبره قانونا له دوافع سياسية لا تتصل بالإرهاب، لافتا الى أن الجمعية الأوروبية لعلم الجينات أرسلت كتابا الى الحكومة مستغربة كيف نفترض أن عدد المواطنين مليون و300 ألف من بينهم إرهابي أو مزور للجنسية والأمير حفظه الله ورعاه طلب تعديل نطاق تطبيق هذا القانون، وهذا دليل على أن هناك استغرابا من إصدار مثل هذا القانون.

وبشأن الوثيقة الاقتصادية، قال العنجري: هي مقدمة من الحكومة الى المجلس السابق ومرت من غير نقاش أو رفع توصيات، فنحن نحتاج الى مجلس متوازن يراقب بموضوعية ويشرح بأمانة ويضع الكويت نصب عينيه.

بدوره، انتقد مرشح الدائرة الخامسة عايض أبوخوصة طريقة التعيين في الوزارات الحكومية، فهي تطبق مبدأ من تعرف وليس ماذا تعرف، وهذا من شأنه أن يؤخر البلد ويعطل التنمية فيه.

وأضاف أبوخوصة أن موضوع الجنسية استخدمته دون رأفة منها وهو أحد الأسباب التي ساهمت في قتل الحراك، فلو رأينا أن قانون المحكمة الإدارية لا ينظر الى مسائل الجنسية فمن سحبت جنسيته يلجأ لمن؟ وأيضا للوافد الذي تم إبعاده عندما يتم إصدار قرار بإبعاده لا يستطيع اللجوء للقضاء.

وعن البصمة الوراثية قال: إن هذا القانون مازال ساريا الى وقتنا هذا، فإذا كانت هناك أغلبية قوية وإصلاحية حتما سيتصدون لهذا القانون الجائر، لكن اذا وصلت أغلبية فاسدة سيتركونه ولن يلتفتوا له. وبيّن أن الأزمة الاقتصادية في البلد مفتعلة من الحكومة، فليست هناك أزمة تذكر، لافتا الى أن الدولة تملك في صندوق الأجيال مبلغا يقدر بـ 160 مليارا والاحتياطي العام 30 مليارا والاستثمارات الخارجية تدخل سنويا 30 مليارا، فأين العجز الاقتصادي الذي يتحدثون عنه؟!

وقال مرشح الدائرة الرابعة محمد المطيري إن الإصلاح الجذري يبدأ من توفير قواعد العدالة وحفظ كرامات الناس، فالوضع السياسي لدينا خطير للغاية، وكان يجب على الدولة أن تسعى الى قيام دولة ناجحة بكل معاييرها والا سنكون في مصاف الدول المتأخرة التي لا تستطيع إدارة أبسط أمورها.

وعلينا أن نستفيد من أخطاء الغير ونصلح ما تم إفساده في الماضي، متعهدا في حال وصوله الى المجلس أن يشكل لجنة برلمانية لمراجعة كل القوانين التي صدرت في البرلمان السابق والتصدي لجميع القوانين التي من شأنها المساس بجيب المواطن والإضرار بذوي الدخلين المتوسط والمحدود.

محمد سعد المطيري

جانب آخر من الحضور (هشام كامل)

عايض أبوخوصة: الحكومة استخدمت سحب الجناسي من دون رأفة

محمد المطيري: إقرار مبادئ العدالة والمساواة وحفظ كرامات الناس ضروريات الإصلاح السياسي

محمد الطبطبائي: من يمارس حقه في الترشح أو الانتخاب فعليه معرفة الأحكام الشرعية

ليلى الشافعي

أكد رئيس اللجنة الاستشارية العليا لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية د.محمد الطبطبائي ان شراء الاصوات رشوة توجب اللعن للراشي والمرتشي وان الصوت أمانة ويجب على الإنسان ان يؤديه بعيدا عن المنافع الدنيوية والمصالح والأهواء وألا يتعصب إلا للحق في عملية الاقتراع وغيرها ولا يتمتع بمجموعة من الآداب، من أبرزها ألا ينشغل في هذه المرحلة عن طاعة الله تعالى وان يتحلى بالخلق الاسلامي الرفيع بين الناس وألا يتكلف المبالغ الكبيرة في حملته الانتخابية حتى لا يقع في الاسراف المنهي عنه شرعا وألا يذكر احد منافسيه او غيره بسوء وان يكون صادقا ويحرم عليه تقديم الرشاوى مهما كان نوعها مباشرة او غير مباشرة.

د.محمد الطبطبائي

طالب الحكومة بوضع جدول زمني لتكويت القطاع النفطي

مهدي العجمي: الكويت بحاجة إلى 350 ألف فرصة عمل في 15 سنة

أكد مرشح الدائرة الخامسة د.مهدي حسن العجمي أن الكويت تواجه أخطر مشكلة اجتماعية تتمثل في تفاقم مشكلة البطالة حيث ستكون هناك حاجة لتوفير 350 ألف فرصة عمل خلال 15 عاما فقط، ما يعني أن البطالة ستضرب كل أسرة كويتية في السنوات المقبلة.

وقال د.مهدي العجمي إن هناك تراخيا حكوميا واضحا اشترك فيه مجلس الأمة من خلال عدم وضع رؤية استراتيجية للتوظيف وحل المشكلة وفق جدول زمني، موضحا أن هناك قرابة 350 ألف خريج سوف يدخلون سوق العمل حتى عام 2030 فضلا عن وجود 20 ألفا يعانون من البطالة حاليا بما يعني حسابيا أن 25٪ من الشعب الكويتي سيصبح بلا عمل إذا لم تكن هناك خطط واضحة لعلاج مشكلة البطالة التي لها آثار اجتماعية مدمرة.

ورأى د.مهدي العجمي أن هناك عدة محاور لحل مشكلة البطالة والحد منها تبدأ بتحقيق الأمن الوظيفي للعمالة الوطنية في القطاع الخاص لمنع الهجرة المعاكسة من القطاع الخاص إلى العام، والمحور الثاني تكويت القطاع النفطي وفق جدول زمني مبرمج حيث ان نسبة العمالة الوطنية فيه لا تتجاوز حاليا 20٪ من إجمالي العمالة في القطاع النفطي.

وأضاف أنه في حال نجاحه سيطالب وزير النفط بالكشف عن الأعداد التي تم توظيفها في القطاع النفطي خلال السنوات الأخيرة ونسبتها إلى العمالة الوافدة وخطط القطاع لتوظيف العمالة الكويتية والمدى الزمني لتكويت هذا القطاع.

وطالب مرشح الدائرة الانتخابية الخامسة د.مهدي العجمي بربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل والاهتمام بملف التنمية البشرية وعملية التدريب والتأهيل وتسريع تنفيذ مشروعات خطة التنمية مع إلزام الشركات في العقود بتوظيف نسبة عالية من العمالة الوطنية وتكويت العقود الحكومية التي يمكن من خلالها توفير عدد هائل من فرص العمل وتفعيل قانون الإحلال والتشدد في تطبيقه وأن يكون هناك اهتمام أكبر بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها للشباب والخريجين، وكذلك ربط القطاع الخاص بديوان الخدمة المدنية لترشيح طالبي العمل للوظائف.

وبين المرشح د. مهدي العجمي أن هناك قضية أخرى مرتبطة بمشكلة البطالة وهي الإصلاح الوظيفي، مطالبا بمراجعة شاملة للتوصيف الوظيفي حتى يتم تسكين كل موظف وفق قدراته ومؤهلاته بما ينعكس على معدلات الإنتاجية لأن الكويت لا تعاني فقط من مشكلة بطالة بل من بطالة مقنعة بسبب فشل الحكومة في الاستفادة من قدرات الموظف الكويتي.

د.مهدي العجمي